

العدد 46
ابريل 1980
الثمن 2,50 ف

الإختيار الثوري

ملف

العربية
السعودية



اشكالية
العمل الديمقراطي

العرب

مقابلة مع الراحل أحمد بن صالح
النظام التونسي كشف عن تبعيته

السجون المغربية : مقابر لدفن الالهاء

للا لتزوير الحقائق

باسم القضية الوطنية

بتاريخ ١٢ مارس نشرت جريدة "المحرر" في عددها رقم ١٨١٤ مقالا تحت عنوان "تعينة العمال المهاجرين للدفاع عن الوحدة القرابية". وباعتبار انعدام أدنى حد من المسؤولية والإخلاقية في هذا المقال المذكور، وباعتباره قمة في التقيؤ والتشويش والذس فاننا نحن العمال المغاربة انصار الاختيار الثوري بيهولاندا، نود اثاره انتباه الرأي العام المغربي عامة والمناضلون الاتحاديون خاصة الى النقاط التوضيحية التالية :

١ - لم يتعد المهرجان المذكور باستدعا' مباشر من الاتحاد الاشتراكي بل باستدعا' من ما يسمى بـ"رابطة المعلمين" و"الاتحاد الديمقراطي للعمال المغاربة بيهولاندا". اى كما يقول المقال "مناضلو الاتحاد الاشتراكي في هولاندا". وذلك بحضور كل من الداودى ادريس والأخصاصي محمد. فيما يخص الرابطة، يعرف الخاص والعام بيهولاندا انها تأسست عبارة من مجموعة من المرتزقة يدفع غير مباشر من طرف السلطات المغربية هنا وتضم في مكتبها (الذى يشكل في نفس الوقت قاعدتها) عناصر معروفة بارتباطها بالوادية البوليسية. أما الوليد المسوخ المسمى بـ"الاتحاد الديمقراطي" فهو مجرد اسم ظهر في فبراير سنة ١٩٨٠ بغرض تقسيم الجالية

الادسى ذلك يمكن له ان يرسل اطباء في طور التدريب - هذا ما يقع في غالب الاحوال - بكل ما يحمله ذلك من انعكاسات وخيمة على صحة السجناء بحكم ضعف وقلة تجربة هؤلاء الاطباء. أما الدوا' الصالح والمستعمل لكل الامراض فهو اقراص الاسبرين. دون الحديث عن الغرض الضاربة اطنابها والمتاجرة بالادوية وبالاموال المخصصة للعناية الصحية. اما فيما يخص تحاليل الدم، فهي لا تتم ولو اوصى بها الطبيب. وما يبرز مدى تردى الوضع ان الطبيب لا يستعمل وسائل الكشف الطبي ابداء، فهو يكتفي بتوجيه أسئلة للمريض من وراء مكتبه ليضبط بعد ذلك وصفة طبية قل ما تختلف من حالة لآخرى، أما معالجة الانسان فهذه المسألة غير واردة في قاموس طبيب الانسان، فهو لا يأتي، ونادرا ما يفعل، الا ليقنع الانسان. أما المعالجة من طرف اخصائي فهذا امر اصبح يطابق المعجزة.

هذا مجرد مثال بسيط عن واقع مزرى لا يكف عن التردى من يوم لآخر. ان اثاره انتباه الرأي العام الوطني والدولي حول هذه القضية، وتوفير تعبئة نضالية حولها اصبح مسألة ملحة ومطروحة بحددة. ان نضالات المعتقلين السياسيين أنفسهم لتحسين ظروف الاعتقال والعاملة في السجون المغربية، ما انفكت تتعاظم وتتقوى، فالمطلوب اليوم هو دعم هذه النضالات واعطا' هذه القضية حجمها الاساسي والمهم في صيرورة النضال ضد الطبقات السائدة. ■

اذا كان اقطاب الاصلاح يطبعون الواقع السياسي العام في المغرب بجو من البليدة والتشويش بأطروحاتهم الانهزامية فان واقع القمع هو من الصلابة بمكان لكي يقف شاهد حي على زيت وبطلان ادعاءات النظام من جهة ودعايات الاصلاح عن الديمقراطية من جهة ثانية. فالوقائع والاحداث القابضة الملموسة تثبت يوما عن يوم، مدى انعدام اسبغ الحريات الديمقراطية بل مدى تدهور حقوق الانسان في مغرب اليوم لدرجة صارت تقارب معها العدم. فضلا عن المحاكمات الموربة التي اصبحت من جوانب الحياة اليومية العادية، هناك ظروف الاعتقال ووضعية السجون المغربية التي تدهورت بشكل خطير. وان موت عدد من السجناء السياسيين اصبح مؤشرا بالغ الدلالة عن خطورة الوضعية التي يتواجد فيها المعتقلون السياسيون بالمغرب.

ان ابرز مثال عن هذا الواقع المرزى، هو الوضعية الصحية التي يعيشها عدد من المعتقلين في مختلف سجون المغرب. وذلك من جبرا' سو' التغذية من جهة وقلة العناية الصحية في حالة تواجدها من ناحية ثانية. فالمضاعفات الخطيرة المترتبة عن ظروف التعذيب وسو' التغذية والاهمال التام اخذت تشمل اكثر فاكثر من المعتقلين السياسيين وبخطورة متزايدة. ففي مكناس، على سبيل المثال، لا يستطيع الطبيب سوى عيادة ما لا يزيد من غرفة معتقلين. فضلا عن ان اهمال الادارة وتهاونها يسمح للطبيب بزيارة السجن وتتمايشا' بل

المغربية ومحاولة ضرب اطارها الجماهيري، أي جمعية العمال المغاربة بهولاندا، وكان وراء خلق هذه المنظمة الوعمية ادريس الداودي من الاتحاد الاشتراكي بالاعتماد على مرتزقة مفضوحين بهولاندا.

٢ - كان حضورنا في المهرجان المذكور مع باتي مناظلي الجمعية لوضع النقاط على الحروف بخصوص الوليد المصوخ الذي يريد بعضهم فرضه على الجالية. فكانت أسئلتنا بالتالي مركزة حول نقطة واحدة وهي: أن يتفضل مبعوثي القيادة الإصلاحية بتفسير أسباب تأسيس هذا "الاتحاد" وتوضيح موقفهم من الجمعية الموجودة ومن نضالاتها. وكانت هذه هي النقطة الوحيدة التي دار حولها النقاش. ولم تثر القضية الوطنية بتاتا في المهرجان المذكور ولا توثقت.

٣ - اتهمنا المقال المذكور بأننا حزب الاجنبي، ونحن نقول لموجهي الاهتمام اننا لسنا في حاجة لدروس في الوطنية من طرف من زكوا خيانات النظام وسامرائته على وحدة التراب ووحدة الشعب ومن وضعوا أنفسهم كامتداد كاريكاتوري للاسمية الثانية في بلادنا.

٤ - أن من يريد التنفيس عن أزمته داخل الوطن بالبحث عن سند جماهيري ما في الخارج، لن يحصد سوى الفشل الذريع. وكيف لا وهو يستعين في ذلك بإطر أكل عليها الدهر وشرب وتجاوزتها الاحداث الى غير رجعة.

٥ - أن بعض فاقدى الجذور، الذين يسعون وراء التسميم واقامة الحواجز المصطنعة ما بين المناضلين، يثتى الوسائل، بما فيها اللجوء الى تشويه الحقائق، لن يعملوا في نهاية المطاف الا على عزل أنفسهم أكثر فأكثر. أما المناضلون المخلصون، أي كان موقعهم، فلن تمال كل هذه المحاولات من مواقفهم الاساسية، ولن تمس مستقبلهم المشترك. ■

لماذا يصدر النظام المغربي الطلبية الى الخارج ؟

يعيش الطلبة المغاربة بأوروبا، كالعديد من الجاليات الطلابية الاجنبية في السنوات الاخيرة تحت ضغط وتهديد قوانين عنصرية تندرج في سياق العمل على الحد من الهجرة ومراقبتها الذي دخلت فيه بكل عنف وجدية بعض الحكومات الاوروبية، والفرنسية منها على الخصوص، التي تحتضن ٩٠ ٪ من الطلبة المغاربة الموجودين بالخارج. وأمام هذه الاوضاع الجديدة، بدأ الطلبة الاجانب في تنظيم حملات احتجاج مختلفة الاشكال وبمساندة الحركة الطلابية الفرنسية بوجه خاص.

وبالنسبة اليها فان هذه المهام الجديدة تستلزم الوعي اكثر من أي وقت مضى بأسباب الهجرة الطلابية المتدرجة في اطار سياسة تصدير الطلبة التي ينتهجها النظام المغربي منذ سنوات وتتصاعد وتاترها باستمرار. وذلك حتى يتمكن الطلبة المغاربة بالخارج من وضع شعاراتهم النضالية في اطارها الصحيح وابعادها الحقيقية.

يبلغ عدد الطلبة المغاربة بالخارج ازيد من ٢٠.٠٠٠ ويمثل هذا العدد أول جالية طلابية بالخارج و٢٠ ٪ من الطلبة الاجانب بفرنسا. وادا كان النظام المغربي، على لسان رئيس دولته يفتخر بكونه النظام الوحيد في العالم الذي صدر ٢٠ ألف طالب الى الخارج، فانه بذلك يكشف عن توجه ثابت لديه في تطبيق المعاهدة الاقتصادية الجديدة في الميدان الثقافي.

ان أسباب الهجرة الطلابية هي من نفس مستوى الهجرة العمالية

بما أنها نتيجة مجموعة من التناقضات الرئيسية بين الطوحات العميقة لجماهير الشعب والشباب والبنيات الاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة في المغرب.

لكن الهجرة الطلابية حديثة نسبيا، حيث لم يكن عدد الطلبة المغاربة بفرنسا قبل ١٩٥٦ يتعدى بضعة عشرات فقط.

فبسبب نسبة التمدرس الضئيلة (١٨.٠ ٪ سنة ١٩٥٥) لم يكن يصل الى التعليم العالي الا عدد قليل جدا من المغاربة، فمن ١٩١٢ الى ١٩٥٥ لم يكن هناك أكثر من ٦٤٠ حاملا للباكالوريا، من ضمن ١٠ ملايين نسمة غداة الاستقلال الشكلي.

غير أن حاجة الدولة الى الاطر في جميع الميادين وعلى جميع المستويات، وبموازاة تدمر كثيف في التعليم الابتدائي من سنة ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ تلقت المؤسسات الثانوية والجامعية اعدادا لا يستهان بها من التلاميذ والطلبة.

لكن ضعف التجهيز والتايطير، مقرونا بهيمنة النظام التعليمي الفرنسي دفع بجزء من الطلبة المغاربة الى الخارج وإلى فرنسا على وجه الخصوص.

ومنذ ذلك الوقت والجامعات الاوروبية العربية تتلقى اعدادا متزايدة من الطلبة المغاربة، كما تشهد بذلك الارقام الرسمية المتعلقة بفرنسا:

١٩٦٩ - ١٩٧٠	٢٣٢١
١٩٧١ - ١٩٧٢	٢٦٣٠
١٩٧٢ - ١٩٧٣	٢٩٧٨
١٩٧٣ - ١٩٧٤	٤٤٥٣
١٩٧٤ - ١٩٧٥	٦٠٠٠
١٩٧٥ - ١٩٧٦	١٤٠٠٠
١٩٧٧ - ١٩٧٨	٢٠٠٠٠

والملاحظ، انطلاقا من هذه المعطيات، هو تصاعد وتائر الهجرة الطلابية منذ ١٩٧٣، وهو تصاعد س في نفس الوقت الهجرة العمالية. وهذا ليس من قبيل الصدفة، بل يجد

اشكالية العمل الديمقراطي

عندما عزم النظام الدخول في تجربة برلمانية جديدة، بموازاة مع ركوبه موجة الوطنية بعد أن اكتشف - عشرين سنة من بعد الاستقلال الشكلي - أن هناك أراضى مغربية لا زالت تحت نير الاستعمار المباشر، عندما قرر ذلك، فإن أغراضه وأهدافه المعلنة أو المبيّنة كانت واضحة تمام الوضوح.

لقد عمل من خلال ذلك على الخروج من الأزمة الداخلية والخارجية التي اختنقتها، واستهدف توفير الجو الملائم "للإجماع الوطني" الذي أرادته حوله، "والسلم الاجتماعي" الذي أراد فرضه على الجماهير الفقيرة، بايجاد واجهة شكلية تفعلي عن جوهر سلطته المطلقة وحقيقة طبيعته الاقطاعية الكومبرادورية. انه لم ينو في يوم من الايام التنازل عن جزء من هذه السلطة. المقصود فقط، توفير هامش "ديموقراطي" وجب ضبطه بكل الوسائل حتى لا تتجاوز التجربة الحدود المرسومة لها، وان اقتضى ذلك استعمال جميع وسائل التزوير والغش، والقمع بشتى اشكاله.

ولكن، هل عمل النظام كل هذا عن طيب خاطر؟ وهل منح هذا العماش بالمجان وعن طواعية؟ وأنه مارس كل هذا كلعبة بهلوانية يملك القدرة على التحكم في كل أوقافها أولا واخيرا؟

ان التسليم بشكل تيسطي بهذه المقولات كحقيقة احادية الجانب، يكون من باب التصور الخيالي، ويعمل في نفس الوقت على الفاء قدرة الجماهير وكفاحاتها.

اذ انه من المرادك الواضح ايضا، ان الازمة التي اختنقت النظام، وبلغت ذروتها في اواخر 1973، ليست الا نتيجة للصراع الطويل والمريع الذي خاضته جماهير شعبنا، ضد السياسة الاشعبية القائمة، ذلك الصراع الذي تعددت اشكاله ومظاهره، اجتماعية كانت ام سياسية، واحيانا عنيفة، والذي عصفه انفجار التناقضات داخل الجيش نفسه الذي نقل النظام في الجدل منه اداة قمعية موجهة ضد الشعب المغربي. ولقد احتلت الطبقة العاملة، وفقا لدورها التاريخي وقدراتها الكفاحية، مكان الصدارة ضمن هذا الصراع، وهي لم يخد كفاحها المطلبى او السياسي يوما واحدا..

وهذه العوامل كلها هي التي اجبرت النظام - غداة المحاولتين العسكريتين اللتين كادتا ان تطيح به - وارغمته ارغاماً، للبحث على مخرج يخفف من حدة العزلة، ومن أزمة الثقة التي نشأت بينه وبين حلفائه الايمبراليين انفسهم.

وبناءً على هذا الصراع المحتدم الذي خاضه شعبنا، والذي ولد عزلة النظام، وكان من المفروض ان يستفيد منها كامل الاستفادة، طرح السؤال بالحاح حول موقف الحركة التقدمية من اشكالية العمل الديمقراطي، والتكتيك السديد الذي عليها نهجه امام "سلسل التحرير والديموقراطية" الذي يطرحه النظام، علما بأن الجانبين، الوطني والديموقراطي، يرتبطان ارتباطاً وثيقاً. ولقد تصنفت المواقف اجمالاً في ثلاث اختيارات: - الاول يرفض القضيتين

الوطنية والديموقراطية جملة وتفصيلاً، بدعوى انها تخدمان اولاً واخيراً مخططات النظام وطبقته، ويدعو الى تأييد تكوين دولة بالصحراء المغربية، والى مواصلة العمل السرى كإمكانية وحيدة للممارسة الثورية في هذه المرحلة.

- والثاني الذي اساققت فيه اغلب قيادات الحركة الوطنية والتقدمية، هو الذي يزعم اعطاء الاسبقية للمسالمة الوطنية على قضايا الصراع الطبقي، بدعوى ان النظام له مصلحة في استرجاع الصحراء، ويمكنه بالتالي ان يصبح وطنياً. ومن ثم ضرورة دخول اللعبة كما يطرحها النظام بدون شروط اضافية، لان المرحلة لا تحتفل ذلك، والقبول بالتحالف معه ضمن "الإجماع الوطني" ضد العدو الخارجي، والقبول ايضا بترك كامل المبادرة لديه ليقود هذا الاجماع، بل القبول بتنفيذ المهام التي يخطط لها، باسمه وتأيابة عنه كلما طلب منها ذلك. ويرتبط هذا الطرح على صعيد القضية الوطنية، بعزم هذه القيادات اشراراً حزابياً في الحملة الانتخابية بهدف الاستفادة من الاوضاع الجديدة.

- اما الاختيار الثالث والمتميز عن الاثنين السابقين، فانه ينطلق من استمرارية النضال التاريخي للشعب المغربي ضد أعدائه الداخليين والخارجيين، ومن صحة وسلامة تشيئه بسيادته الوطنية، وكذا دفاعه ونضاله من اجل فرض الديمقراطية، مكان استبداد الحكم المطلق، ويوفر بالتالي، وبناءً على التحليل الملموس لطبيعة المرحلة، الربط الصحيح ما بين النضال الوطني من اجل مطلب كان ولا يزال مطلباً شعبياً قبل ان يكون مطلباً للدولة - وتعني بذلك استكمال السيادة الوطنية - والنضال الديمقراطي كشكل من اشكال النضال ويجب تسجيله ضمن خط وطني ثوري شامل يربط وينسق بين جوانب الصراعين: الوطني والطبقي. ومن ثم، الرد على مخططات ومناورات النظام بالشكل الذي يجعل الجماهير

”البوليساريو - في إطار دولة مستقلة ستتميل الى الغرب“

لاستخدامها في الصحراء.

... وينبغي أن يكون هدفنا الأول هو تسهيل حل النزاع. ومن سوا الحظ أنه ليس من السهل التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات. فإطراف النزاع متباعدة كل البعد في موقفها سوا، من جوهر الحل أو أشكال المفاوضات. فالمغرب يصر - رغم أن البوليساريو ليست عاملا حرا - على حل المشكلة عن طريق المفاوضات الثنائية مع الجزائر موثما بأنها هي التي تصك بمفاتيح الحل. أما الجزائر فتؤمن بأن النزاع في الصحراء يدور بين البوليساريو والمغرب، وبأن أية مفاوضات لانهاء الحرب ينبغي أن تجرى بينهما. وبالمثل، ففي حين أن المغرب على استعداد لقبول تسوية تقوم على مبدأ الحكم الذاتي داخل إطار السيادة المغربية لكنه ليس على استعداد لمبحث الانسحاب من الصحراء الغربية، فإن البوليساريو تصر على الاستقلال الكامل (أو على الأقل حق تقرير المصير الذي سيؤدي في نظرم الى نفس النتيجة) وترفض رفضا قاطعا إمكانية قبول الحكم الذاتي بدلا من الاستقلال.

... وربما لن يكون ملائما للولايات المتحدة أن تأخذ المبادرة في السعي الى تسوية للنزاع عن طريق المفاوضات. غير أننا نستطيع أن نشجع جهود أطراف معينة أخرى مثل إسبانيا والعربية السعودية وفرنسا ومنظمة الوحدة الإفريقية على أخذ المبادرة لنقل النزاع من ميدان القتال الى مائدة المفاوضات.

وسوا جا تحديد السياسة الصحراوية النهائي عن طريق الاقتراع تحت الاشراف الدولي (كما أوصت منظمة الوحدة الإفريقية وغيرها من المنظمات الدولية) أم لا فإن الترتيبات الأخرى التي يمكن أن تؤدي الى المصالحة تشمل: إقامة اتحاد كونفيدرالي سياسي واقتصادي

كراعية مناضلة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد فضلا عن سائدة خليط من حركات التحرر الوطني. غير أن هناك شواهد قوية - وخاصة منذ انتخاب الشاذلي بن جديد خليفة للرئيس الراحل الهواري بومدين في فبراير ١٩٧٩ - على أن الجزائر بدأت تتخذ مواقف أكثر اعتدالا في عدد من المسائل الدولية التي تتمش مع أهدافنا السياسية. وقد عمل الجزائريون، في مؤتمر هانانا مع يوغوسلافيا والهند في الجهود، من أجل منع كوبا من توجيه حركة عدم الانحياز نحو موقف واضح مناصر للسويفات. وأيدت الجزائر التسوية السلمية للنزاع بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبية في وقت كان السوفيات فيه يويدون هذه الأخيرة في استخدام القوات العسكرية، وعارضت السياسة السوفياتية في اثيوبيا وأوغندا بتأييدها للثوريين وللإطاحة بعبدى أمين بمساعدة تانزانيا، وشدت موقفها الذي كان من قبل متسامحا مع اختطاف الطائرات.

وخلال مناقشاتي مع كبار المسؤولين الجزائريين أسروا أنهم يدركون أن دولة إسرائيل واقع تاريخي لا بد أن يؤخذ في الاعتبار في إطار حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط، وانتقدوا سياسة كوبا الطموحة في إفريقيا وغزو فيتنام لكيمبوديا، وأعربوا عن اهتمامهم بشرا المعدات العسكرية الأمريكية. فضلا عن ذلك، فإن الشاذلي بن جديد يبدو - على عكس بومدين - براجماتيا أكثر منه ايدولوجيا، ولعله ما يدفع الى الاعتقاد بأنه عندما يدعم الرئيس الجزائري سلطته فسيدعم المسرح لمزيد من العلاقات بين بلدينا. لكن من المحتمل أن يصبح مثل هذا التحسن أكثر وأكثر صعوبة إذا نحن - خلال هذه الفترة - غيرنا سياسة الحياد، وعلنا لصالح المغرب بتزويده بأسلحة

تؤاده في الميدان من الاستقلال ما يكفي لكي يتصلوا مباشرة فيما بينهم والاستجابة بسرعة للظروف المحلية. فلما كان الملك الحسن يخشى تكرار محاولات الانقلاب التي جرت في ١٩٧١ و ١٩٧٢، فإنه يصر على مشاكل اتصالات وقيادة مركزية للغاية. وهكذا كثيرا ما تمر عدة ساعات بين وصول أنبا عن هجوم على حامية مغربية ما ووصول القوة الجوية المجاورة، ادلا بد من ارسال الطلب عن طريق الرباط، فضلا عن هذا، يفكر قادة الميدان الى سلطة تنظيم الدوريات الوقائية. وتساعد الظروف بدورها على تقويض الروح المعنوية العسكرية تماما كظروف المناخ غير المواتية وزيادة عدد مقاتلي البوليساريو، والهوة القائمة بين كبار الضباط الفاسدين غير الأكفاء الى حد كبير (لكنهم موالون) وبين الكوادر المتوسطة أو الدنيا. وستكون الأسلحة الأمريكية المتقدمة - مهما كان سخا في توفيرها - غير فعالة في غيبة تحسين له وزته في قدرة الجيش المغربي على ادراجها بكفاءة في نظامه القتالي.

وثالثا، يمكن لتغيير ما في سياسة بيعنا للأسلحة الى المغرب أن يوقف التحسن الذي حدث في علاقتنا الاقتصادية مع الجزائر، التي هي في المستقبل شريك اقتصادي للولايات المتحدة أهم من المغرب. فالجزائر تزودنا بتسعة في المائة من وارداتنا من البترول الخام (١٦ ٪ من واردات الساحل الشرقي) وبالثنتين في المائة من استهلاكنا من الغاز الطبيعي. وقد ربحت الشركات الأمريكية أكثر من ٦ مليار دولار في عقود العقود منذ الستينات، وتبلغ قروض وضمانات بنك التصدير والاستيراد الآن ١٠٤ مليار دولار.

ومن الناحية السياسية تميل الجزائر الى الإبقاء على صورتها

ضد تقنين العنصرية

في اول نوفمبر ١٩٧٩، بدأ في هولندا تطبيق القانون الجديد المسمى بقانون العمل بالنسبة للعمال الاجانب. وهذا القانون كما هو واضح يتعلق بشروط عمل واقامة الهجرة الاجنبية. وهو وثمة لسلسلة اجراءات اتخذتها الحكومة الهولندية في عهد الوزير بورصا.

لقد كان رد فعل الجالية الاجنبية من خلال منظماتها الديمقراطية هو الرفض الكامل للنتائج التي ستنتج عن تطبيق هذا القانون، وذلك على اساس الاعتبارات التالية:

١ - يعني هذا القانون عمليا، طرد آلاف العمال الذين يشتغلون بهولندا دون اقامة قانونية. فبعد سنوات من الاستغلال وفي غياب عدة حقوق اساسية يقدم هولندا العمال ككيش الضحية للتغليس نسبيا عن ازمة الراسمالية الهولندية.

٢ - فيما يخص فئات العمال الاخرين والمتقنين على اقامة قانونية، يهدف القانون لتقنين وضعيتهم من خلال القيود الجديدة بشكل يسمح للحكومة الهولندية بالتصرف في الهجرة كما ونوعا حسب حاجياتها ومتطلبات اقتصادها وتحت ستار القانون وبدعمه.

٣ - يكرس هذا القانون الفروق والتمييزات القائمة بين العامل الهولندي من جهة والعامل الاجنبي من جهة ثانية وذلك بهدف تثقيت الطبقة العاملة والحيلولة دون التحام الاجانب والهولنديين للدفاع عن نفس المطالب في نضال واحد ووحيد. ان القانون الجديد يتدرج، كما هو واضح فيما سبق، ضمن السياسة الأوروبية على مستوى السوق المشتركة والرامية الى تقنين اوضاع الهجرة

ياوروبا وتحميلها تبعات وعواقب الازمة الهيكلية التي يجتازها النظام الراسمالي. خاصة وأن هذه الازمة ما انفكت تستفحل وتقاوم أكثر فأكثر.

لقد بادرت المنظمات الديمقراطية للعمال الاجانب وعلى راسها جمعية العمال المغاربة بهولندا بتنظيم حملة مضادة تجلت خاصة في:

• تنظيم حملات اعلامية لشرح المضامين الحقيقية للقانون الجديد سواء بالنسبة للرأى العام الهولندي أو بالنسبة للعمال المهاجرين انفسهم. • تنظيم مداومة اجتماعية لمتابعة الحالات الفردية الخاصة ومعاناة التقدير اليومي المباشر للقانون الجديد، وساعدة العمال الاجانب على مواجهة الوضع الجديد.

• تنظيم مظاهرات احتجاجية - خمس مظاهرات على وجه التحديد - في عدة مدن بهولندا، كانت اخرها المظاهرة الوطنية التي ساهم فيها الاجانب والهولنديون من كل انحاء هولندا بمدينة اوترخت يوم ٢٢ مارس الماضي.

اسبانيا

قامت الفصلة العربية سرلونة من طريق الجهاز البولسي الضخم بالوادية بتنظيم حملة دعت اليها كل العناصر مع الفصيلة والنرس وكذلك مع الصحبات الاساسية وبعض رجال الاموال، في هذا الامر في حد ذاته بهم الفصيلة وبدعا. سر ان هذه الاخيرة وكادتها انكر الا ان نفي صائريه الحفل المذكور على حساب العمال المغيبوس. وخلال الاوسوس الذين سقا عقد العمل اجبرت الفصيلة كل عامل مغرب على دفع مبلغ ٥٥٠ بيسطة اسبانية، التي ادعى خلف اسما، بالما وسط الحالة الغربية هنا.

وفي الحقيقة، لا ينك هذا الاجراء استثناء خاصا. بل هو ممارسة مادية عودت بها السلطات العربية الحالية في اسبانيا عرنا مرة، حيث تحتلف الصرراخ والتصرفات فقط اما انتماسي الرعمال خناسة وبدون ناسة فهذا امر عار على قدم وساق. فادان كان سكوت الفصيلة وودادتها عن الظالم والتسائل التي عترضها الحالية. شوكا دائما لا يماجن أي احد، فليستزم على الاقل عدم تصخم مشاكل الجالية ومناقشتها بمشاكل وأما جديدة

الضخبط على النقابات والاحزاب الهولندية لتعديل موقفها من القانون الجديد ولدفع البرلمان الهولندي الى فتح النقاش مجددا حول هذه القضية.

وقد ادت هذه الحملات الى تحقيق نقانج اولية وبخاصة على مستوى الرأى العام الهولندي وتحديددا على مستوى الاحزاب السياسية. حيث جلى الاحزاب والنقابات الهولندية واجعت موقفها من القانون الجديد. الشيء الذي تبلور في النقاش الذي دشن مؤخرا في البرلمان حول مدى سلامة القانون الجديد ومراغته لمصالح العمال الاجانب. وعلى الرغم من ان الحكومة الهولندية لا زالت مصرة على موقفها، لان المنظمات العمالية الاجنبية تواصل نضالها بحزم وكثافة لدفع السلطات الى التراجع.

الا ان الامر المثير للسخط والاستنكار هو موقف الالامبالا الذي تتخذه السفارة والقنصليات المغربية بهولندا. بل الادعى من ذلك هو الشواطو المكشوف مع الشرطة الهولندية عندما تحث العمال بدون اوراق على الذهاب الى مراكز الشرطة لجلب اوراق ادارية تسمح لهم بتجديد الجواز. وفي يوم الاحد ٩ مارس هاجمت عناصر من الودادية التي تشتغل في حضنة القنصلية، كنيسة موس وهارون باستردام حيث يتواجد اكثر من مائتي عامل اجنبي بدون اوراق التجزوا الى الكنيسة للتعبير عن رفضهم واحتجاجهم على تطبيق القانون الجديد. وقد جاء هذا الهجوم بعد فترة قليلة من قيام مجموعة من العنصرين الهولنديين بغارة على الكنيسة والاعتداء على عدد من العمال. ان هذه المسألة لا توضح مدى تقاصر الاجهزة المغربية عن ايسط واجباتها فقط بل اكثر من ذلك تبرز ارتباط النظام المغربي المعلق بالراسمال العالمي لدرجة يصح معها العمال المغاربة المهاجرون مجرد أدوات للاستغلال وجلب العلة الصعبة دون ادنى حد من الاعتبار والكرامة والانسانية.

الاستعمار يختار "التجزئة" بديلا للوحدة الرجعية

وهكذا قام الصباح باستقطاب عبد العزيز آل سعود وجعله تصرف الأجهزة البريطانية كما أكد ذلك "الماجور ديكسون" في كتابه "الكويت وجارتها" حيث قال : "ويعود الفضل الى الشيخ مبارك الصباح في تدريب عبد العزيز آل سعود وفي ميله نحو الانجليز".

وقد تولت عناصر المخابرات البريطانية، مهام توجيه آل سعود كمشرفات مباشرة على تطبيق الخطط، وتوسيع نفوذ العائلة، بقمع ومطاعمة باقي الأمراء والملوك ولو أبدأوا تعاملهم مع بريطانيا، كالشريف حسين، والرشيدي، وذلك نظرا لكون عبد العزيز أو عائلته خير من ينفذ أوامر المستعمر، بحيث أن عناصر الأجهزة البريطانية هي التي تشرف في عين المكان على تنفيذ قرارات لندن لتزكية آل سعود، ومن ضمن هذه العناصر المعروفة "الكولونيل هاملتون" و"الكولونيل واين"، و"المسترجون فيلبي" الذي قضى حوالي ٢٨ سنة كمشرفا لملوك آل سعود وقد جاء في إحدى تقاريره: "أن ابن سعود خير لبريطانيا في تنفيذ سياساتها وحماية مصالحها في العالم العربي لانه رجل المستقبل والقادر على التنفيذ".

وهكذا بدأت بريطانيا تتآمر ضد الشريف حسين، بعد ان تعاملت معه، لكون هذا الأخير رفض تسليم فلسطين لليهود، متمسكا بالانفاقية (التي وقعها مع بريطانيا في يناير ١٩١٦، التي تعهدت بموجبها بتخصيب ملكا على دولة عربية، تضم العراق وسوريا وفلسطين والجزيرة العربية. وقد تخلت بريطانيا عن وعدها بتوقيع اتفاقية "ساكس بيكو"، ساعدت عناصر المخابرات البريطانية الملك عبد العزيز

اختطاف واغتيال المناضل ناصر السعيد

الر عملية المسجد الحرام قاد النظام السعودي حملة ميستيرية ضد المناضلين السعوديين. أدت الى اعتقال النعات واستفهاد العفراء. وكعادة مثل هذه الانظمة المتسلطة لم يكتف النظام السعودي فقط بملاحقة المناضلين داخل التراب السعودي، بل تعقب كذلك المناضلين خارج الحدود. وهكذا تم اختطاف المناضل السعودي ناصر السعيد من بيروت وتم نقله عبر الجو الى السعودية حيث تمت تصفيته.

والمناضل ناصر السعيد يعتبر من المناضلين الاوائل الذين ساهموا في الانتفاضات المعالية التي حدثت في سنة ١٩٥٢، اضطر على الرعا الى اللجوء الى الخارج.

الجذور التاريخية لعمالة النظام السعودي

كانت منطقة الخليج العربي بصفة دائمة، محل اطماع الدول الأوروبية الكبرى، إذ كانت معظمها تحلم للوصول الى ممرات الخليج، وازدادت هذه الاطماع، عندما بدأت الدول الأوروبية وروسيا القيصرية، ترغب في ان تحل محل السلطة العثمانية. وتنافست فرنسا مع بريطانيا، للتواجد في المنطقة، وفازت فرنسا بفتح قناة السويس، بينما كانت ألمانيا تحاول فرض وجودها عن طريق السكة الحديدية الرابطة بين بغداد والكويت. وكانت هذه الدول تخشى ان تتفرد احدها بالسيطرة على كامل ولضمان مصالح الكل، اتفقت في ما بينها سنة ١٨٥٦ على انقسام مصالح الامبراطورية العثمانية (او الرجل المريض كما كانوا يسمونها). غير ان شرول الخليج شكّل مغرا جديا لاسيركا مما دفع بها التمسك بغرض سياسة الباب المفتوح.

وخير وسيلة لضمان مصالح الاستعمار، هي البحث عن العملاء ودعمهم كأمرأ وملوك، لقمع الشعوب وفتح المجال امام الاستعمار ليستنزف خيرات المنطقة وبما أن بريطانيا هي التي تولت السيطرة على شبه الجزيرة، فانها سعت قبل كل شيء على طرد ألمانيا المنافسة من المنطقة، كما عبر عن ذلك امام مجلس اللوردات وزير الخارجية البريطاني يوم ٥ مايو ١٩٠٣ حيث قال : "اننا نعتبر قيام دولة أخرى بانها قاعدة بحرية او مينا، حصين على الخليج العربي خطرا يلحقها جدا على المصالح البريطانية، واننا سنقاوم ذلك حتما بكل ما لدينا من الوسائل".

وهكذا بدأت بريطانيا ترسل عناصر المخابرات الى المنطقة للتخطيط مع العملاء المحللين، والبحث عن العملاء الجدد. وركزوا في البداية على ابطال مشروع السكة الحديدية الرابطة بين بغداد والكويت، وقد ساعدهم في ذلك مبارك الصباح، الذي تعهد كذلك بمساعدة بريطانيا للاستيلاء على السعودية.

تقدّر بـ: ٢٦٠ ألف ميل مربع.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، وبالضبط لما طلبت بريطانيا المساعدة العسكرية من طرف البحرية الأميركية (وطبقاً كان ذلك مقابل مساهمة أميركا في تقسيم نفط الشرق الأوسط)، بدأ نفوذ الإمبريالية الأميركية يتسع أكثر فأكثر، في حين تقلص النفوذ السياسي والعسكري لبريطانيا، مقابل المحافظة على نفوذها الاقتصادي. وهكذا سحبت الحرب العالمية الثانية عن تدخل أميركا بخصوصها إلى الشرق الأوسط، مدعمة للدولة الصهيونية، وماسكة بالنظام السعودي كدركي لضرب أي تحرك جماهيري ذا نلس تقدّمي في المنطقة تحت الغطاء الديني، وباسم محاربة الشيوعية والألحاد.

فال دعم العسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى النظام السعودي يهدف بالأساس ردع الشعوب المجاورة التي تطمح إلى استكمال تحرّرها من الاستعمار والرجعية، وبناء مستقبلها بعيداً عن أي نفوذ اجنبي. وما تدخل السعودية في اليمن الشمالي والجنوبي، وكذا في غفار بالاشتراك في هذه الأخيرة مع الضباط الانجليز والجيش الشاهنشاهي - سابقاً - إلا مثل ساطع لا حاجة للقومي فيه كما هو معروف.

وهكذا لم يجد النظام السعودي أدنى عناء في تغيير القناع، وتجديد ارتباطاته مع السيد الجديد. فالكّل يعلم مدى ارتباطات النظام بالسياسة الأميركية، وحرصه على حماية المصالح الإمبريالية في المنطقة، وهو في هذا وفي لتعهداته التاريخية التي التزم بها مؤسس النظام.

عائدات النفط في خدمة أحزاب اليمين في أوروبا

كانت السعودية، ولا تزال، تقوم بالدور الأساسي لخدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للغرب. ونظراً لتدفق عائدات النفط الضخمة، فإن النظام السعودي لا يتردّد في استعمالها لخدمة السياسة الإمبريالية، ومحاربة المد التقدمي داخل الوطن العربي وخارجه. وغالباً ما لعبت الأموال السعودية دوراً أساسياً في انتاج أحزاب اليمين في أوروبا، كما صرح بذلك عدد من الأروا السعوديين، وأكدوا على قلوبهم مع أحزاب اليمين في كل من إيطاليا وألمانيا وفرنسا، "للحصول على دون وصول لشيوعيين للحكم" في هذه البلدان.

وهكذا وزع النظام السعودي، ما بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٦، حوالي إحدى عشر مليار دولار في ٢٢ دولة من أسماء "بالدول المصدقة التي تدارم خطر الشيوعية"، ومن بينها خمس دول عربية فقط. كما أن الأموال السعودية تساهم بشكل فعال في ترويج الكفة في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

للرحح على الحجاز "مملكة الشريف حسين" لتخصيبه ملكاً على كالة شبه الجزيرة مقابل منح بريطانيا اليد الطولى في تقسيم الوطن العربي، وتسليم فلسطين للصهاينة.

وهكذا تم تنفيذ المخطط البريطاني بطرد الشريف حسين من الحجاز لتتخلص بريطانيا من عودها.. وفي سنة ١٩٢٩، نصب "فليبي" الأمير فيصل بن عبد العزيز وزيراً للخارجية. حيث كان يتلقى تعليماته من طرف لندن، وعندما حضر "فليبي" مؤتمراً لبحث موضوع الهجرة اليهودية اتخذ قراراً باسم الملك عبد العزيز بتسليم فلسطين لليهود. كما أكد ذلك "فليبي" في كتابه "أربعون عاماً في الصحراء" حيث قال: "وعندما أدركت خطورة وجوب العثور على حلّ المشكلة، اقترحت اعطاء فلسطين لليهود مقابل استقلال البلاد العربية"، واستقلال الدول العربية يعني تقسيمها إلى دويلات صغيرة تسلّم إلى عملاء كاشال ابن سعود. وبكّل بساطة يعود "فليبي" إلى السعودية ليخبر صاحب الجلالة بالقرار السليم الذي اتخذته باسم المملكة، وليستمرّ من جديد في تسيير دفة الحكم.

اليوم... كالامس

لعل أبرز مقال، يوضح وفاء العائلة المالكة في خدمة مصالح الاستعمار، بالامس القريب، أنه لما قام الفلسطينيون بثورتهم الشهيرة سنة ١٩٢٦، ضدّ الانجليز، وغدر الاستعمار بتصادد حماس الانتفاضة وانتشارها، لجأ إلى خادمه المطيع ابن سعود، ليتدخل لدى الفلسطينيين من أجل اقتناعهم وتهدئة روعهم، واعطائهم التضامين بأن بريطانيا سوف تستجيب لمطالبهم وتحلّق الاستقلال عن طريق المفاوضات، دون اللجوء إلى اساليب "الإرهاب والعنف". وهو نفس الدور الذي لا تزال تقوم به المملكة إلى يومنا هذا.

فإذا كانت الإمبريالية الأميركية اليوم، هي ذات التأثير الاقوى على النظام في السعودية، عوضاً عن بريطانيا، فإن التغيير تمّ من سيد إلى آخر، في حين ظلّت عمالة النظام وثانيه في خدمة المخططات الإمبريالية هي هي كما كانت عليه منذ تأسيس الدولة السعودية. ودخول الإمبريالية الأميركية إلى المنطقة يرجع إلى توافر الطاقة النفطية، والحاج الشركات البترولية الأميركية على أخذ نصيبها.

وقد بدأ النفوذ الأميركي منذ سنة ١٩٢٩، حيث جاء المليونير الأميركي "شارلز كزين" الذي أطلق على نفسه لقب "صديق العرب"، وعرض على ابن سعود تقديم خدمات في ميدان البحث عن المياه في الصحراء، بهدف تسيير ابن سعود للتعامل مع الولايات المتحدة الأميركية وربطه بعجلة أخرى من عجلات الإمبريالية. وفعلاً تمّ له ما أراد، إذ في سنة ١٩٢٢، منح الملك عبد العزيز لشركة "كالفورنيا" الأميركية حقّ البحث عن البترول في مساحة

نجد، باعتبارهم اصل حكام المملكة، ينظرون بعين الاحتقار الى سكان المناطق الاخرى، انطلاقا من العداوات السابقة المترتبة عن حروب تأسس المملكة، ويعتبرونهم مواطنين من الدرجة الثانية.

حكم اقطاعي عميق

وقد شكلت هذه الفوارق الطبقية والاقليمية، جبالا خصبا لبروز الحركات المناهضة للنظام، وقد شهدت المنطقة الشرقية في الخمسينات مجموعة من الاضطرابات، قادها عمال شركة النفط "ارامكو"، غير ان السلطات واجهت هذه الانتفاضات بقوات الحرس الوطني، التي لم تتردد في استعمال كافة انواع القمع والارهاب للقضاء عليها.

وابرز هذه الانتفاضات التي قادها عمال شركة النفط "ارامكو" كانت سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٦، عندما اصّر عمال النفط (٢٠ الف عامل) على تأسيس نقابات عمالية لتمثيلهم والدفاع عن حقوقهم والسعي وراء تحقيق مصالحهم، غير ان السلطات قمعت هذه المحاولات بقوة، بحيث تم محاكمة عشرات العمال، واصدار احكام قاسية في حقهم، كما اضطر بعض المناضلين الى اللجوء الى الخارج.

هذا ولحد الان لا يوجد في السعودية، اى قانون يسمح بقيام اى تنظيم سياسي او نقابي، بحيث يعتبر اى عمل من هذا القبيل بمقابلة اجرام يتم مراقبة مرتكبيه باعد العقاب، غالبا ما يصل الى الاعداد بقطع الراس امام العموم. فلا يزال اسلوب الحكم يهيمن عليه الطابع الاقطاعي العميق، ولا تزال السلطة مركززة لدى العائلة الحاكمة، لدرجة ان المملكة السعودية لم تعرف نظام ميزانية الدولة الا في عهد الملك فيصل، بحيث كانت تسيّر شؤون الدولة وتنمية المشاريع بطريقة عفوية، ويتحكم فيها بالاساس عناصر الاسرة الحاكمة والطبقة المحظوظة، تحت اشراف الشركات الاجنبية المهيمنة على اغلبيية المشاريع الاقتصادية.

وقد كانت اموال العائلات النفطية تصرف من قبل الملك بالشكل الذى يقرره شخصيا او يوحى به بعض عناصر الاسرة الحاكمة، مما ادى الى فتح الابواب امام تقديم الرشاوى الى العديد من القرويين، واعطاء الهبات الى مجموعات المحظوظين، وبطبيعة الحال حرمان الاغلبية الساحقة من الشعب من الاستفادة من ثروات البلاد الهائلة، التي يتم توزيعها توزيعا غير عادل ولا يستجيب لمتطلبات المناطق والسكان.

وترجع هذه العقلية المتحجرة لملوك واصل السعودى الى احتقار الشعب السعودى وعدم الاكتراث به، والى اعتقاد الاسرة المائلة - بحكم تربيتها وتكوينها الفكرى - بان لها حقا اياها مكتسبا من حكم الجزيرة العربية، مستندة في ذلك الى الصفقة الشهيرة التي عقدها مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب في منتصف القرن الثامن

ملاح عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ان قيام المملكة السعودية، في وضعها الحالي سنة ١٩٢٦، عن طريق القضاء على القوى المنافسة في المنطقة الشرقية ومنطقة الحجاز، وبالاغتماد على سكان نجد الذين شكلوا العصب الاساسي بالنسبة للنظام الحالي قد نتج عنه بروز فوارق بين سكان نجد من ناحية، وسكان المنطقة الشرقية ومنطقة الحجاز من ناحية اخرى.

وقد زاد من حدة هذه الفوارق اكتشاف البترول، واعتماد الغرب بالسعودية، كمورد اساسي لعادة النفط، فكان من الطبيعي ان تتدفق عوائد النفط على طبقة دون اخرى، مما ادى الى حصول بعض الفئات على امتيازات مالية - خاصة في نجد -، بدأت تكبر وتزداد مع ازدياد العائدات النفطية، وفي نفس الوقت يزداد ارتباط هذه الفئات مع الامبريالية ورووس الاموال الاجنبية، التي تعمل على تركيز النفوذ الاجنبي في السعودية. وقد ادت هذه الارتباطات الى انعكاسات وتطورات عديدة، منها خلق مراكز نفوذ متعددة داخل العائلة الملكية نفسها، ومحاولة خلق قوى عسكرية مسلحة بهدف تثبيت مختلف مراكز النفوذ، وبنها القوى المستقبلية التي يمكن الارتكاز عليها.

وقد نتجت عن هذه الاوضاع، بروز طبقة غنية فقرا، فاحشا، وظل توزيع الثروة مقتصر على افراد هذه الطبقة الساندة، بينما ظلت الطبقات المسحوقة، تعيش بعيدة عن اى استفادة من التطورات التي جلبتها العائدات النفطية، وحتى ضمن منطقة نجد التي تعتبر العصب الاساسي للعائلة الملكية. وبالإضافة الى هذه الفوارق الطبقية، هناك ايضا الفوارق الجهوية التي يلعب النظام عليها من اجل استمرار سيطرته، بحيث يهدى هذه الفوارق سوا ضمن المنطقة الواحدة، او بين منطقة واخرى، الى درجة ان اهل

أدت الى تطوير الجيش وتسليحه، وإيجاد عدد كبير من الطلاب الى الخارج، الشيء الذي ساعد على ظهور مجموعة الثقويين من الخارج، وبيروز عناصر كومرادرورية استطاعت أن تنمو بسرعة نتيجة زيادة مشروبات الدولة، واندفاعها وراء المظاهرات العنصرية، بحيث يستولون على مساحات واسعة من الأراضي خاصة المحيطة بالمدن لم يعمدون بعضها للحكومة بشكل خاص، ونفس الشيء في المناطق التي تمر منها أنابيب البترول .

حدة الفوارق الاجتماعية

ومن الصعب إيجاد دراسة متكاملة ومدققة للمجتمع السعودي، نظرا لتشعب تركيبه من جهة وغياب الإحصائيات العامة من جهة أخرى. والإحصاء الوحيد الذي تم إنجازه كان سنة ١٩٧٤، وقد ظلت نتاجه سرية، لم تنشر لحد الآن، وذلك لأن النتائج والحقائق التي كشفتها الإحصائيات كانت على عكس توقعات السلطة. فعدد السكان في أغلب التقديرات لا يتجاوز خمسة ملايين نسمة. ويتراوح عدد الأجانب الى حوالي ثلاثة ملايين، من بينهم مليون يمني وخاصة من اليمن الشمالي بالإضافة الى السودانيين والباكستانيين والمصريين وغيرهم. غير أن الظاهرة الجديدة المنتشرة في السعودية بصفة خاصة، وفي منطقة الخليج بصفة عامة هي تواجد الكوريون الجنوبيون، إذ يصل تعدادهم في السعودية الى ثمانين ألف، ورغم أن تواجدهم يحمل طابع العمل داخل المؤسسات والمقاولات والشركات، فإن تواجدهم الحقيقي يدخل ضمن قوات عسكرية احتياطية، مستعدة للتدخل لمساعدة القوات السعودية كلما دعت الضرورة الى ذلك. فكل الكوريون مدربون تدريباً عسكرياً عالياً، وأغلبهم يكون خاضعاً للتجنيد العسكري.

عثر والتي تقتضي باقتسام السلطة بينهما، فلاسرة السعودية السلطة في السيطرة في الجزيرة وللأسرة الوهابية السلطة الدينية .

فالحكم السعودي لا يجد ما يربطه بالشعب سوى التسلط عليه واستخدامه لتحقيق أغراض العائلة الملكية، وهو في نظره هذه ينسجم تماما مع تاريخه البدائي وتقاليد القبيلة البالية، ومنطلقاته السياسية القائمة على عدد من الاعتبارات الزائفة. وقد عبر الملك عبد العزيز عن مدى الاحتقار الذي يكنه للشعب السعودي، عندما صارع الجماهير النجدية في إحدى المواقف بقوله "لا تظنوا أن لكم كبير قيمة عندنا، انتم عندنا مثل التراب".

والشعار السعودي المكون من سيفين ونخلة يعبر بوضوح عن العلاقة التي تربط بين الحكام والشعب، فالنخلة ترمز للجند والسيوفين يرمزان للقتل والأرهاب. كما أن الأسرة السعودية اعتمدت في تثبيت سلطانها على تحالفاتها مع القوى الاستعمارية ذات النفوذ والمصالح الكبرى. فمن أجل إخضاع الشعب العربي في الجزيرة تحالفت مع الاستعمار البريطاني منذ نشأتها كأجرة متسلطة حتى الحرب العالمية الثانية، ثم تحولت عنه الى الاستعمار الأمريكي، بحيث أصبحت أحد وجوه البشعة في المنطقة العربية. وفي السنوات الأخيرة، وخاصة بعد سبج فيصل، بدأت المحاولة لإقامة ما يقبه الدولة المتكاملة، أي دولة لها مؤسسات وفيها مسؤوليات وصلاحيات محددة، ولكن باعتبار طبيعة نظام الحكم البدوي والعشائري، وانعدام توفر تقاليد وأصول راسخة يمكن الاعتماد عليها، ظلت الأوضاع الجديدة تأخذ شكلا بدائيا لم ترق بعد الى مستوى الدولة المتماثلة.

غير أن ارتفاع إنتاج السعودية من النفط، وإرديا عائداته، فرضا أوضاعا جديدة، وتطورات كبيرة فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية والوضع الطبقي على الخصوص. وقد



النفط . وآق قوات التبعية

خلال الضغط على تحديد الأسعار أو في ترك عائدات النفط تحت تصرف الشركات المتعددة الجنسية .

وفي الفترة الاخيرة تتضح حقيقة اساسية ذات عواقب وخيمة على الثروة البترولية العربية السعودية : لقد كانت أمريكا تخطط على أن يحل إنتاج البترول الى ٢٠ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٥ . وهذا المخطط يهدف الى استنزاف الثروة وتحصيل القدر الاكبر من النفط والعائدات المالية بأسرع وقت . لقد أدى هذا الأمر الى إلحاق اضرار كبيرة بحقول النفط . ذلك أن السرعة المبالغ فيها في الاستخراج أدت الى اختلاط كميات كبيرة من الماء مع النفط .

وقد لعبت السعودية باستمرار، دورا أساسيا في الضغط على مومترات الدول المنتجة لتحديد سعر البرميل بشكل يرضي الشركات الأجنبية المستفيدة . كما أن النظام السعودي يصر باستمرار على أن يكون الدفع بالدولار وأن تعود العائدات النفطية في الإيحاء القريبة .

وأخر مثال على ذلك هو اجتماع الدول المنتجة للنفط في كاراكاس، حيث لجأ النظام السعودي ودول تابعة له الى تحديد حد أقصى لسعر يتروكها قبل الذهاب الى المؤتمر وفرضه سبقا كسعر أقصى .

ولم يتوقف النفوذ الأمريكي عند توجيه السياسة النفطية والمالية للمملكة السعودية لصالح الولايات المتحدة بحسب، بل تعداه الى التدخل المباشر في رسم السياسة الاقتصادية والسيطرة عليها عن طريق السيطرة المباشرة في إدارة المرافق الاقتصادية ورسم الخطط الاستراتيجية، عن طريق الخبراء، والاجهزة الأمريكية، وذلك بمقتضى اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني والثقافي والعسكري التي وقعها الأمير فهد بن عبد العزيز وهنري كيسنجر عندما كان وزيرا للخارجية في ١٩٧٤/٦/٩ . وتقضي هذه الاتفاقية بتشكيل أربع فرق مشتركة للإشراف على التصنيع والتعليم والزراعة والبحث العلمي .

وهكذا لم يكتف النظام السعودي بفتح الابواب أمام زحف الشركات المتعددة الجنسية، ووزوس الاموال الأجنبية لتقنهن خبرات الشعب السعودي، بل ربط البرامج الدراسية ومناهج التعليم والمؤسسات التعليمية بصفة عامة، بالجامعات الأجنبية ومهد الطريق أمام الاستعمار الثقافي ليستولي على فكر الإنسان السعودي، وهكذا ربطت جامعة البترول والمعادن بالجامعات الأمريكية، وربطت كلية الطب في جامعة الرياض بالجامعات البريطانية .

إن النظام السعودي يضيع الفرصة الهائلة التي اتبعت أمام الشعب السعودي لتقوية امكانياته الاقتصادية، والاجتهاد نحو ترسيخ دعائم الصناعة عوض الاتجاه نحو التجارة الطفيلية . كما أن النظام الحالي يشكل عائقا أمام التحول الحالية والمقبلة، في استغلال خبراتها من اجل احياء المجتمع السعودي الى دولة حديثة قادرة على أن توفر لجميع ابنائها مستوى عاليا من المعيشة عن طريق تنمية طاقاتها البشرية ومواردها الاقتصادية ■

ومما يزيد من تعقيد التركيب الطبقي للمجتمع السعودي، هو تعدد الموارد الاقتصادية، ووفرة الإمكانات المتاحة لفرصة معينة من المجتمع . فالقانون السعودي يسمح لجميع الموظفين الرسميين في مختلف الإدارات أن يمارسوا أعمالا تجارية خارج أوقات عملهم الرسمي، مما شجع على استغلال النفوذ، وتهافت الثقتوقراط على مزاوله الاعمال التجارية، والقيام بدور المصرة . كما يحتكم القانون في السعودية على جميع الاشخاص والشركات الأجنبية التي ترغب في ممارسة أعمالها داخل البلاد أن تشترك مع عناصر ذوى جنسية سعودية .

وقد أدى كل ذلك الى الفراغ هذه الفرحة الرسالية الكوميرادية لثراء خيالها، عن طريق تعاطي المقاولات الحكومية أو تعاطي احتكار المواد التجارية المستوردة، وبالأخص وسائل البذخ والترفيه، والأجهزة والمعدات ذات الطابع الاستهلاكي . هذا وقد تم منح سميلات خاصة للإمراء لتمكينهم من احتكار أكبر جانب من التجارة الخارجية .

النفط وتكريس التبعية

ومع ازدياد حجم عائدات البترول في بداية السبعينات، تعهد الملك فيصل للولايات المتحدة الأمريكية، باستثمار أكبر ما يمكن استثماره من عوائد النفط داخل الولايات المتحدة، وقد تم فعلا ابداع معظم الاحتياطي المالي للدولة في المصارف الأمريكية، بالإضافة الى شراء صفقات من الأسلحة، التي تجاروتها التكنولوجيا الحديثة والتي كانت مكسدة داخل الفكتات الأمريكية، وقد تمت تلك الصفقات بأسعار خيالية .

إن السعودية تعد أول مصدر للنفط في العالم، إذ أنها تنتج أكثر من ١٥ ٪ من الإنتاج العالمي، وأزيد من ٢٨ ٪ من إنتاج دول الأوبك وأكثر من ٣٥ ٪ من إنتاج كل الدول العربية . ويصل حاليا إنتاجها اليومي الى ٩٠٥ مليون برميل .

وقد أصبح البترول السعودي ذو تأثير اساسي في اقتصاد الغرب، الذي يتورد منه حوالي ٤١ ٪ من حاجياته . (قرنا أكثر من ٣٠ ٪ اليابان أزيد من ٢٠ ٪ من أمريكا حوالي ٥ ٪) .

ومن سنة ١٩٧١ الى غاية ١٩٧٧، كان الفائض من عائدات النفط حوالي ٤٠ مليار دولار أودع أغلبها في الإيحاء الأمريكية لدعم الدولار، وجزء منها استعمل كقروض قصيرة المدى في الدول الأوروبية .

وتعتبر السياسة البترولية السعودية أبرز وأوضح مثال على ارتباطها بالولايات المتحدة خاصة والأميرالية بصفة عامة . سوا ذلك من جهة حجم الإنتاج أو من

نَعْدَ المَحاوِر رَاضِلَ العائِلَةِ المالِكَةِ

الخلافت القديمة بين القبائل المتنافسة، وبالتالي الى تفريد وتمييز البدو المنتجين الصغار عن بعضهم، ثم الاقرار قضائيا بحل القبيلة، وتعزيز دور الدولة. ولم تثر هذه التغييرات القضائية أية متاعب في البداية، لانها كانت شكلية ولا تشمل الا التأكيد الرمزي لوحدة البدو داخل الاسلام.

٤) لم يكن للعشيرة السعودية الساندة في البداية، وسائل لتقليص سلطة العشائر الاخرى مباشرة، ولم يكن جهاز الدولة الحديث يمتد امتدادا كبيرا. ولهذا، فقد كان من مصلحة القبيلة الحاكمة من الناحية العملية، ان تستعمل التنظيم القبلي كأداة في عملية تأطير السكان البدو، تجاوزا للقوانين والتشريعات التي اقرت قضائيا.

الصراع الداخلي حول السلطة

ولم تعرف المملكة السعودية منذ نشأتها، التنظيم الاداري ولا حتى توزيع المسؤوليات الكبرى، على شكل وزارات كما هو الحال في كافة الاقطار، اذ كان الملك عبدالعزيز هو المشرف على كافة الامور والقضايا. فباستثناء وزارة الخارجية التي انشأها "المسترن فيليب" ونصب فيها ابن الملك، الأمير فيصل سنة ١٩٢٤، بهدف تربيته وتجهيته للموافقة على القرارات التي تخدم المصالح البريطانية.

وظلت الامور تسيير بهذه الطريقة الى ان احس الملك عبدالعزيز بان العجز بدأ يدب في جسمه، وأنه اصبح غير قادر على مواجهة كافة القضايا، وبسبب خوفه من ضياع السلطة، من طرف العائلة بعد موته، او تشتت المملكة في حالة صراع الامراء على الخلافة، قرر ان يتولى بنفسه نقل السلطات لخليفته، قبل ان يتبادره المنية. وهكذا تم انشاء مجلس الوزراء الذي لم يكن في الحقيقة الا مجلسا للامراء، وكان هذا المجلس يضم الملك باعتباره رئيسا للوزراء، ونائب رئيس الوزراء، وهو ولي العهد الأمير سعود ووزير الخارجية ابنه فيصل، وأضاح منصب وزير المواصلات الذي عين فيه ابنه الأمير طلال، كما عين عددا آخر من الامراء في مختلف المناصب الوزارية. وعقد المجلس أولى جلساته بتاريخ ٢٠/٧/٥٢ في مدينة الرياض، وهي الجلسة الوحيدة التي حضرها الملك عبدالعزيز، حيث تخلى عن رئاسة المجلس لولي العهد سعود.

وعند وفاة الملك عبدالعزيز في ١٩٥٣/١١/٩، انتقلت رئاسة الوزراء الى الأمير فيصل مع احتفاظه بوزارة الخارجية، ومن يومها انطلقت الصراعات داخل الاسرة المالكة، وما ساعد على تشعب هذه الصراعات، تعدد الامراء: فقد خلف الملك عبدالعزيز ٣٦ ولدا، بينما اتجيب

نشأت الدولة السعودية الاولى في منتصف القرن الثامن عشر، في فترة انهيار الامبراطورية التركية، وسقطت في بداية القرن التاسع عشر، في عهد محمد علي والنهضة المصرية... كما ان انبعاثها الثاني ونجاحه، في بداية القرن العشرين، جاء مرة اخرى نتيجة ضعف الدولة التركية وتفككها، وساعدة بريطانيا آل سعود على فرض ميثاق تجمعهم مع اعداد متزايدة من قبائل نجد.

وقد سمح انهيار الدولة العثمانية في سنة ١٩١٨، والتمناورات البريطانية، لعبدالعزيز، بالاستيلاء على الاماكن المقدسة في الحجاز (١٩٢٤ - ١٩٢٥) وبالتالي تأسيس دولة آل سعود.

ولم تكن عشيرة آل سعود لتستطيع اثبات وجودها الا من خلال بنياح مجتمع الرعاة الرحل في نجد، وبصفة خاصة من خلال التنظيم القبلي. كما ان ارتقاها للحكم، كان قائما على اساس محاولة احداث تحولات عميقة في البنية الاجتماعية:

١) تجميع عشيرة آل سعود لقبادات القبائل حولها، باعناق النعم المالية عليها، وباقامة علاقات الصاهرة معها، وبالوعود، وايضا باشراكها في عملية التسييد التي تقودها.

٢) كان لقبه العقد المبرم بين مختلف اطراف الطبقة الحاكمة البدوية، وشبه الوحدة القائمة حول العشيرة الساندة ضمن هذه الطبقة، التي بدأ يتأكد دورها القبائدي، كنتيجة طبيعية، هي تشكيل الاداة المشتركة لهذه الطبقة على شكل نواة لجهاز الدولة، تحت اشرف العشيرة الساندة.

٣) ادى تجاوز الانقسامات داخل الطبقة الحاكمة الى التخلي عن القوانين القضائية التي كانت تركز

النفوذ، وهم يتحدرون من جهة مهم، من آل السديري، التي تنتمي إليها زوجة الملك عبدالعزيز المقطلة. في حين أن كتلة خالد، مكونة من كبار أبناء عبدالعزيز. وكان الملك فيصل قبل موته يوازن بين الكتلتين، غير أن الأمير فهد كان يهتم كل المناسبات السياسية وغيرها، ليظهر أنه بحق مهندس السياسة المستقبلية للسعودية، وغالباً ما كان يشير إلى محادثته، بأن الملك فيصل يشكل عائقاً أمام تقدم السعودية وتطورها نحو حكم حديث، يتناسب مع متطلبات العصر. وفي ذات الوقت، كان ولي العهد إذ ذاك الملك خالد، يقضي كل أوقاته في الصيد بالصقور أو سباق الجمال ولا يهتم كلية بالتحديات السياسية.

وعند اغتيال الملك فيصل، بدأ أن آل فهد قد أعادوا سبباً كل الاحتياطات، وأثبتوا فعلاً شطرتهم في توزيع المهام والحفاظ على مصالح الأسرة وامتيازات أفرادها، وتوزيع غنيمة المناصب بين الكتل بشكل يضمن التوازن المقبول. فأرضيت كتلة الملك خالد بجعله ملكاً ورثياً رمزياً للوزراء، وأرضيت أسرة فهد بجعله ولياً للعهد، وثانياً لرئيس الوزراء مع معارسته للسلطة التنفيذية للملك، بينما أرضيت كتلة عبدالله ابن عبدالعزيز بجعله نائباً ثانياً لرئيس الوزراء على بسط سيطرته على الحرس الوطني الذي يعتبر الدرع الداخلي الأساسي للنظام، أما كتلة فيصل فأرضيت بإسناد منصب وزارة الخارجية لابنه سعود الفيصل.

وكل هذه الكتل، ينسب أو أخرى، ترتبط مباشرة بالمخططات الامبريالية وبالأخص الأمريكية منها. فتقضية الصراع وتدعيمه، وتحالف وتنافر الكتل، معظمه يتم تحريكه من طرف القوات الأجنبية. فهذه الأوضاع الفريدة هي التي تحرك الحكم وعلاقات القوى داخل النظام السعودي.

ولكن رغم كل النفوذ الذي تمارسه القوات المحافظة تحت ثقل التقاليد القبلية العتيقة، فإن أمواج التغيير نحو نظرة جديدة للنظام بدأت تهب هذه الجذور القديمة. فهناك جيل كامل، يزداد نمواً يوماً بعد يوم، من المثقفين والتقنوقراط الذين تلقوا دراستهم في الخارج، هم دون شك يتطلعون إلى نوع جديد مناسب للسلطة، تسمح لهم باختراق كتل الأمراء والمسامحة في الحكم.

وقد جاءت أحداث المسجد الحرام، التي هزت ركائز النظام، لتؤكد هذا الاتجاه، وتدفع إلى الإمام بالعناصر التي ترغب في بناء دولة عصرية، تحت نمط جديد من المؤسسات الفلكلية، التي تصلح بالاساس إلى تجبير وجه النظام، وإظهاره أمام حلفائه، بشكل أكثر مقبولاً. كنظام "عصرى متفتح"، قادر على إعطاء حماية أكثر وضمانات أقوى للمصالح الامبريالية في المنطقة. ■

ابنه سعود الذي اعتلى العرش من بعده، ٥٤ بلقاً و٥٢ ولداً، أما الملك فيصل ابن عبدالعزيز فلم يتجيب على ٨ أبناء وست بنات، ويبلغ عدد الأمراء أكثر من ٢٠٠٠ أمير وأزيد من ٢٠٠٠ أميرة، ينتمون إلى عدة أجيال.

وطوال هذه السنوات، لم يتطور في السعودية أي شكل للحكم في أشكاله الحديثة، ولا أي نوع من المؤسسات بمعناها العصري. فاستمرار بظل الملك الحاكم المطلق، انطلاقاً من التقاليد العشائرية العربية القديمة، يستمد سلطته من الأسرة أو القبيلة التي ينتمي إليها. وهكذا يكون الصراع الدائر بين الأمراء في السعودية عبارة عن سعي الاجتاحة المتصاعدة لجمع تأييد وولاة أمراء الأسرة ذوي التأثير في مجريات الأمور، ويقدر عددهم بأكثر من مائة أمير.

وعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٦٤، عندما أرغم الملك سعود على التخلي عن العرش لصالح أخيه فيصل، كان ذلك بفضل حصول هذا الأخير على تأييد حوالي ٦٨ أميراً.

ورغم أن الملك يتشاور في أهم شؤون الحكم مع نخبة الأمراء، فإن القرارات النهائية هي أي شان من الشؤون تبقى من صلاحية الملك ليس إلا. إلا أنه مع ذلك، يلاحظ أن دور الملك فيصل والسلطات التي كان يتمتع بها في مجال توجيه القرار، والإشراف على تنفيذه، تختلف تماماً عن مقدرة الملك خالد.

اغتيال الملك فيصل

واستعداد آل فهد

إن حدث اغتيال الملك فيصل في حد ذاته، لا يمكن فصله عن الصراع الدائر داخل البلاط السعودي. فقد تضايرت الأراء وحتى البلاغات الرسمية التي اذاعتها السلطات السعودية في هذا الموضوع. فتارة يتهمون منفذ العملية الأمير فيصل ابن مساعد، بأنه مجنون، وتارة أنه أداة لمؤامرة خارجية، وتارة أخرى أنه كان تحت تأثير المخدرات... الخ. غير أنه، في الفترة، السابقة لاغتيال الملك فيصل، ساد مناخ متعمق بالنقد والهجوم على سياسته داخل الأسرة المالكة، حيث نعمت بالتسلط والتعتنت، وأصواره على تيوب أولاده مراكز هامة في الدولة، كما كانوا يؤخذون عليه اعتماده على مستشارين من خارج البلد، وعزله لبعض الوقت: مشغل وظلال ومتعب ومشاري... ولا يستبعد أن يكون الأمير فيصل ابن مساعد ضحية اتفاق مع أطراف أخرى في العائلة الملكية، فضلت التضحية به بعد إنجاز الاغتيال.

ومن أقوى الكتل، داخل العائلة الملكية حالياً، كتلة الأمير فهد، الذي يعتبر أقوى رجل في النظام، والمكونة منه، ومن أحفائه السقة الذين يحتلون أهم مراكز

الى المدرسين المغاربة وفي الوقت الذي يعيش فيه عدد كبير من المتخرجين (من الجامعات الفرنسية نفسها) تحت سيف البطالة وفي الوقت الذي يلجأ فيه النظام الرجعي الى طرد العتات من رجال التعليم وتشريد عائلاتهم.

ان ازمة التعليم في المغرب تحدد عاما بعد عام .. ويكفي ان نلقي نظرة على التقارير الرسمية نفسها لنقتنع بان السنوات القادمة سوف تمر تحت عنوان احتداد التناقضات المختلفة الابعاد، المتفجرة المساوية في آن واحد .. والتي قادت في مستوى سابق الى انتفاضة ٢٣ مارس ١٩٦٥.

ومن هنا نفهم لماذا تمثل الهجرة (الطلاية) والعالية على حد سواء ضرورة سياسية حيوية بالنسبة للنظام، لانها تساهم في الحد من ضغط اجيال الشباب، وذلك بالرغم من قرارات الانظمة الاوروبية بوقف الهجرة .. لكن هذه القرارات نفسها تجعل من سياسة تصدير الطلبة عنوانا لازمة لم يسبق لها مثيل .. ففي اطار استراتيجيتها محكمة تستهدف طرد

اقصى عدد من الاجانب عن طريق التعمد والمراقبة، تأتي هجرة النظام الفرنسي المتارم ضد الطلبة الاجانب بين عدد من القوانين ذات الطابع العنصري وتنظيم قنوات لفرز الطلبة الاجانب ومراقبتهم اكثر ابتداءً بشروط التسجيل وصولا الى الطرد ومرورا بتشديد شروط الالامة .. بل لقد تجاوز الامر في فرنسا تطبيق القوانين المعروفة (قوانين بوني سولويرو وامبير) واخذ يتحول الى خرق سافر لحقوق الانسان في ظل نظام تجبره ازمة الرأسمالية الى نزح فئاعه الديموقراطي تدريجيا.

ان الوعي بأهداف هذه الهجمة، والنضال ضدها مع المنظمات الطلاية الاجنبية الاخرى والفرنسية هي اليوم ضرورة اكثر من السابق، وهو نضال يتوجه الى النظام المغربي العميل بالدرجة الاولى الذي لم يحرك ساكنا كما عودنا دائما فيما يخص العمال المهاجرين المغاربة، مقميا بذلك الدليل مرة اخرى على خضوعه المطلق لاستراتيجية المستعمر القديم الجديد ■

تفسيره من جهة في التحولات السياسية التي عرفها المغرب منذ بداية السبعينات، ومن جهة اخرى في نتائج النظام التعليمي اللاشمعي ببلادنا.

نظام التعليم بالمغرب، من حيث طبيعته الطبقيية ومن حيث تبعيته المطلقة للنظام الموروث عن الاستعمار الفرنسي، يقود الى نتيجتين رئيسيتين:

- اولهما، تعاضد الهجرة الطلاية بسبب العقدة الاستعمارية الجديدة في الميدان الثقافي والتي تنظمها وتتحمل مسؤولياتها الطبقة الحاكمة في المغرب، في اطار ما يسمى بالتعاون.

- ولثانيتها، سياسة الطرد الذي اصبح منهجيا خلال العشر سنوات الاخيرة والذي يمس ابنا الطبقات العالية والفلاحية الضعيفة، الذين يقادرون المؤسسة التعليمية منذ الابتدائي او السنوات الاولى من الثانوي.

والحال ان معظم الشباب المهاجرين ينتمون بالضبط الى ضحايا النظام التعليمي بالمغرب. اذن هناك قاسم مشترك في هجرة الشباب الى الخارج، وهو ظاهرة التبعية في جميع ابعادها ونتاجها التي لا تخدم الا مصالح الطبقات السائدة ضد مصالح الجماهير الواسعة التي ترى في التعليم طريقا لتحسين اوضاعها الاجتماعية، ولكنها تصطدم بنتائج سياسة التعليم المنتهجة والتي فطنت، باعتبارها النظام نفسه، في تطبيق اعدائها العلنية في بداية الستينات والمتلخصة في شعارات: توحيد،

تعميم، مغربة وتعمير التعليم. فعند سنة ١٩٦٢ تم وضع حد لسلسل تعميم التعليم ودشن مسلسل اللادريس او التجهيل والطرود الذي زادت في اهميتها سياسة فرسة البرامج، ليس لفظ في التعليم الثانوي، بل وفي الابتدائي ايضا، وسياسة فرسة المدرسين المنتمية الى جلب "المعاونين" في الوقت الذي يوجد فيه التعليم في اقصى الحاجة

● قامت مؤخرا المجموعة المالية "باربها" ببيع الاسم التي كانت تمتلكها في شركة "امينوم نور افريكا" (٧٠١٩) مقابل مبلغ قدره ٢٥ مليون درهم. ومعلوم ان شركة "امينوم افريكا" لها مساهمات في عدة شركات مغربية. والمفترى الرسمي هو دافيد عمار "رئيس الجالية اليهودية بالمغرب" - الا انه من المؤكد ان عدة اشخاص قد استفادوا من العملية، بما فيهم من يوجد على رأس الدولة ... وخلافا للقانون الذي ينص على اعادة استثمار المبالغ الناتجة عن عملية بيع من هذا القبيل داخل المغرب، فان المبلغ المذكور قد تم دفعه بشكل رسمي خارج الوطن، وفي فرنسا على وجه التحديد ... هذا مثال عن "وطنية" الطبقة الحاكمة، في وقت تعيش فيه البلاد اسوأ الظروف الاقتصادية واحلكها.

● قبل ايام معدودة من الاحتفالات الدامية مع القوات الانصالية بالجنوب المغربي، اشيعت بعض الاخبار الشبه موثقة حول اعدام اربعة ضباط سراء، وهم من ضباط الطوبان بمدينة مراكش، وذلك في نفس الظروف التي تمت فيه ترقيته الدلمي الى رتبة جينرال ... وبعد ذلك بايام ايضا، اشيع خبر اعدام ضابطين آخرين، قيل عنهم انهم يمارسون علنيا سياسة النظام.

فماذا وراء هذه التضفيات المتتالية؟ وما هو موقع السيد الدلمي تحديدا، الذي اصبح موضع نقاش وطن من مزايدين، باعتباره فرض على قيادة الجيش فرضا، وباعتبار مسؤولياته عن التكتات السابقة والحالية بجنوب المغرب؟

● على ان زيارته الاخيرة للسعودية، يقال ان الملك قد حصل على مساعدة مالية قدرها مليار دولار ...

اجرت "الاختبار الثوري" حواراً مفتوحاً مع بعض الاخوة المسوّولين في حركة الوحدة الشعبية، حول الأوضاع العامة التي تجتازها البلاد، كما وجهت بعض الاسئلة المحددة للاخ احمد بن صالح، الكاتب العام للحركة، الصروف بنضال، ومواقفه من أجل تحرر تونس وتقدمها، وفيما يلي بعض الارشادات عن الوضع في تونس، ونسّ المقابلة مع الاخ احمد بن صالح.

...

المنهجية في كلّ المستويات، الابتدائي والثانوي وكذلك الجامعي، ويدفع به الى الفراغ والضياع وتحضر له كلّ الشروط والظروف السينة للدفع به نحو الانحلال الخلقي، والعنف وتعاطي المخدرات الذي أصبح ظاهرة اجتماعية مستحلّة في اوساط الشباب.

ان انتكاسة التعليم التونسي والحصار الثقافي الوطنية العربية، يحدث فراغاً يضطر فئات من الشباب لملئه بالغيبيات والقيم الغربية التي لا علاقة لها بالحضارة العربية الاسلامية نفسها، بينما تلجئ فئات اخرى الى الهروب الى الامام، في محاولة لرفض المجتمع ككل، جملة وتفصيلاً.

الازمة الاقتصادية

في هذا المجال أيضاً - أساساً - عرفت تونس أجهاضاً لكل المحاولات التي قامت بها القوات الوطنية من أجل اصلاح المجتمع. فقدمنا بدأت التعاونيات تنعم، وأخذت تفسد مصالح المتفنعين والمستبددين، فان هؤلاء لم يتردّدوا في ضرب التجربة وإيقافها، ثم اتوجه نحو فتح الاقتصاد الوطني للرسائل الاجنبي، بدعوى تشجيعه وانماه وتكوين اليد العاملة المقادرة... الخ الا ان النتائج الملموسة تكذب تماماً كل هذه الادعاءات، كما ثبت ذلك جملة من المؤشرات الاقتصادية نلخصها في ما يلي:

- الارتفاع المهول للأسعار - التي كانت خلال الستينات محدّدة وسعرة من طرف الدولة - مقابل

أما البرلمان فلقد تحول أيضاً الى دولب من دوالب الدولة، ومنع عليه أي انتقاد حتى في القضايا الجوهرية التي تتعلق بالعيش اليومي للناس، وبالأحرى القضايا الوطنية التي تهتم مصير البلاد ومستقبلها.

ان مجمل هذه الأوضاع هي التي دفعت الى الازمة السياسية الحادة التي يعيشها النظام، والفراغ السياسي الذي تعاني منه دواليب الحكم نفسها، وبالمقابل، الانتعاش والنمو الذي تعرفه الحركة الوطنية والتقدمية المدافعة عن صالح الجماهير الشعبية.

الازمة الاجتماعية وانتكاسة التعليم التونسي

أما من الناحية الاجتماعية، فلا احد يجادل في أن تونس قد قطعت خطوات مهمة وإيجابية غداة الاستقلال، خاصة في ميدان التعليم، والشهيرة عامة، وكذا محاولة تحرير المرأة التونسية من أغلال الاستغلال والاستبداد.

الا ان السياسة النخبوية العامة التي أرادت وتريد خدمة مصالح حفنة من المحظوظين على حساب شعب بأكمله، ما كانت الا لتؤدّي لنتائج عكسية، نسفت عملياً كلّ المكاسب الايجابية التي تمّ تحقيقها بفضل تضحيات ووعي الجماهير وقواتها التقدمية.

تبعد الخطوات الايجابية التي تم تحقيقها في ميدان التعليم خلال الستينات، نرى اليوم الشباب التونسي - وهو يمثل ٥٢ ٪ من مجموع السكان - يتعرض لسيااسة الطرد

النظام التونسي - على غرار رنيسه - بلغ مرحلة الشيخوخة...

بعد ٢٥ سنة من "الاستقلال"، يمكن القول أن النظام السياسي الذي فرض نفسه على تونس قد بلغ مرحلة الشيخوخة - على غرار رنيسه - وهو يتعرض اليوم لازمة سياسية من أحد الازمات التي تعرض لها. ان هذا النظام قد تم بناؤه بهدف تركيز كل السلطة بيد رنيسه والجماعة المحيطة به، الى درجة ان الاطر التيقتوقراطية الشابة الموالية للنظام، لا تجد أي مكانة ضمن هذا الأخير. واذ كانت الإدارة قد سمح لها بهامش معين خلال الستينات لاتخاذ بعض القرارات والمبادرات، بالرغم من أن هذه القرارات كانت تتخذ بشكل بيروقراطي مركزي، فان مرحلة السبعينات قد عرفت تركيزاً تاماً للنفوذ بيد الفرد وجماعته. فالحزب الحاكم نفسه، تسيطر على قيادته مجموعة معدودة من الافراد، الذين يتحكمون في جميع المسوّليات، ويمينون كل المسوّلين في جميع المستويات تحت مظلة نظام "التركيزية"، الذي يسمونه "ديموقراطية".

وعذا الوضع، ما كان الا ليؤدي الى صراعات داخلية حادة ما بين الأشخاص وجماعاتهم، صراعات على النفوذ يتطامن من خلالها البعض ضد البعض الآخر، والى افراغ الحزب مما تبقى له من جماهيرية، وتحويله الى جهاز تسود داخله المركزية وتغيب الديموقراطية، وتقلّص الصراعات الشخصية المصلحية، بعيداً عن اهتمامات الجماهير الشعبية وطموحاتها.



الإخ أحمد بن صالح

س: ما هو موقفكم من الأحداث الأخيرة في مدينة قفصة، وكيف ترون تأثيراتها على الوضع في تونس.

ما وقع أخيراً في قفصة، إنما هو حلقة الانفجارات التي تكررت منذ عشر سنوات. وقد نبهت حركتنا في تحليلاتها أن السياسة المتبعة وكذلك هيكل السلطة السياسية لا بد أن يدفعا على الانفجار. استمرار القمع والكبت والاحتقار هما ولا يزال يهيمان لانهجارات أخرى.

وقد وصلت الحال الآن إلى أن الضمير الوطني يشعر بالرجوع إلى نفس الجو القائم الذي عرفناه في آخر عهد الاستعمار. ولم ينفع الاستعمار الترقيع والتلفيق والتخدير ولو كان كل ذلك استجابة لنصائح الدول المعاصرة. ولن ينفع النظام الحالي في تونس، ولا القائمين عليه بالعنف المتواصل. لن يفهم الترقيع والتلفيق والتخدير. الحل يكمن في استرجاع الشعب التونسي لسيادته وحرياته حتى يقيم نظاماً جديداً مناصلاً على طريق شمول التقدم والعدالة والحرية وفي طريق التضامن الكامل مع قضايا الجبهة وقضايا الأمة الإسلامية والعربية والقضايا الإفريقية بعيداً عن التنازلات الخطيرة التي توجت أخيراً سلوك النظام التونسي المفروض منذ سنوات عديدة.

س: المساعدة الأجنبية التي تلغاها النظام تدل على مدى الإرتباط بالقوى الأجنبية، إلى أي مدى؟

أراد النظام أن يتوهم انفجاراً داخلياً تكف عن مدى تبعيته للحماية

الفرنسية، والتغطيات الأمريكية. كنا ندد بمظاهر التبعية دون أن نعيّم مداعا. والواقع فالنظام هو الذي كفت عن نتيجة السياسة التي يتبعها منذ أوائل السبعينات في مجال الاقتصاد والثقافة هي سياسة كانت حتماً نتيجة انتعا، والعودة إلى الانتعا، إلى حماية أجنبية في لون مختلف طبيعة، لكن بلغالية أقوى في كثير من المجالات والسلوكات. الآن وبعد رعدة قصة تعمل الكثير من المصالح الأجنبية على توجيه التغييرات في تونس على أساس مغالطات لا تضي على النظام أي صناعة. وهاته المصالح الأجنبية لها من وسائل "التصح" ما برعنت عليه في قصة وقبلها في بعض المناسبات الأخرى.

س: كيف ترون أوضاع القوات السياسية بتونس، وما هي آفاقها المستقبلية.

القوى الشعبية واضحة المعالم في بلادنا رغم طبقات الضباب التي تغمرها من جراء القمع ومختلف الإعييب النظام القائم وأعوته. هناك قوى الحركة العمالية وقوى الشباب هي قوى حية صاعدة حركية ولو انتظمت في خلايا متباعدة. ونحن في حركة الوحدة الشعبية ننتمي عقيدة ونضالاً إلى تلك القوى وما تحملها من مستقبل. لا توجد أي نبذة من حرية ولا فانتظام هاته القوى وانتماؤها إليها كان واضحاً فتلان. وسيكون اليوم الذي نتجح فيه نضالنا لتيجمل قوتنا تتجمع وتغير ما ببلادنا. هذا الذي نعتبره بالدرجة الأولى ذا وزن حق. ومعلوم أن القوى العاملة وقوى الشباب وحركتنا هي القوى الوحيدة المعرضة دوماً للقمع والأخطار.

ثم هناك مجموعة الديمقراطيين التي تتنادى بأصلاح الحال. يداعبها النظام ويلاصها. ثم هو الآن قرر إرجاعها إلى الحضيرة ولا ندري ما سيكون الحساب الذي سيجعلها تلعب دوراً آخر في هروب النظام إلى

التخدير والتلاعب. أو ما سيكون الحساب الذي يجعلها تصمد للإزلام. وهناك كما هو معلوم غثات وحركات مختلفة مفتتة ذات الانتعاشات المتنوعة من الشيوعيين "العازمين" على الدفاع عن حوزة الوطن" ضد الجيران خاصة... عشاق الصين أو العاملين مع كل اتجاه والداخلين في كل لعبة. وهي ثنات نتمنى لها العودة إلى الأصول التونسية، إلى أصولها المغربية العربية الإفريقية حتى تتجمع قواها وتصبح بناية.

وهناك بالطبع - أخيراً وليس آخراً - قوى تنتمي إلى هذا الاتجاه أو ذاك وهي قوى كامة غير محددة إلا بأنها وطنية اختارت استعمال العنف للقسا، على عتف النظام. وهي قوى قد تمهد إلى قلب كل شيء في تونس.

نحن في حركة الوحدة الشعبية نعتبر أنفسنا قوة تحرر وبناء، نتنهج نهج التحالفات الشعبية في معناها الواسع ونحافظ على استقلالنا بالنسبة لجميع التأثيرات الخارجية عن تونس وشعبها سواء كانت التأثيرات بالدول الحقيقية وحركاتها أو الدول الأخرى ومصالحها...

س: المغرب العربي طل ولا يزال أحد اهتماماتكم. أين هو الآن في هاته الأوضاع؟

في مستوى الانظمة هو منذ أعوام مفترق متعطلين. التفرقع واضح. والتطاحن متصاعد. تعاون بعض النظم مع القوى الأجنبية سييزيد في تشنج الأوضاع في المغرب العربي بأكمله، ويدعم بثقنة عدائية متواصلة.

لو أرادت النظم الحالية أن تسعى إلى حلول ملائمة كما يدعى القائمون عليها. لو أرادت النظم الحالية أن تسعى للاستجابة إلى أصول التطهات الشعبية في مجال التضامن في كل المجالات لتنهيات الأسباب أو بعضها الأساسي لتغييرات جوهرية في داخل كل بلد، يرتبط



* الاستراتيجية الوحيدة للحسن الثاني هي: التفاوض *

تحت هذا العنوان تعرضت مجلة "باري ماتش" وهي معروفة بانتمائها الرجعية الواضحة - الى الاشبكات الدامية التي شهدتها الجنوب المغربي قائلا :

" لقد امتدت المعركة على جبهة طولها ١٢٠ كلم، وسقط على اثرها ازيد من الفتي قتيل في صفوف الجنود المغربية، بينما تم تفتيت ما تبقى من وحدتي أحد والزلافة، اللتان كانتا مكونتين أصلا من ٦٠٠٠ رجل. وبفان هذا التفتيت، صرح الكومندار اليوسي ان جزأ من القيادة العسكرية قد لاد بالفارار، وتركت الجنود والضباط لشانهم.

(...) وهو لا الجنود، هم اغلبهم فلاحون من ضواحي مراكش، او عاطلون من مدينة الرباط، تم وعدم براتب مضاعف، بينما لم يتم ادا الرواتب لبعض منهم منذ سنة خلت، كما لم يسمح لهم طوال هذه العدة، بأية عطلة لزيارة عائلاتهم *.

وبعد ان تطرقت المجلة للمزيد من التفاصيل حول هذه المعركة، وبعد ان ذكرت ان "البوليزاريو" قد قدم للصحافيين ازيد من ١٥٠٠ اسير من ابنا الشعب المغربي، ركزت في خاتمة المقال على بعض التخمينات والاستنتاجات تدفع الى ان النظام المغربي، سيدخل مفاوضات وساموات جديدة، حيث قالت :

" ان بعض الجهات داخل الدبلوماسية الأمريكية، تدرك ان دولة صحراوية مستقلة ستكون هي ثاني دولة مصدرة للفوسفاط في العالم، ولذلك فانها تميل الى فتح المفاوضات وكذلك الشأن بالنسبة للحكومة الجزائرية.

هي التحدي الايديولوجي الموّهل لمواجهة الثورة الاسلامية الإيرانية. وولفا لهذا التصور الامريكى - تقول المصادر الوطنية المغربية - ذهب الحسن الثاني الى السعودية لافتاعها بان تتصدر جبهة الصراع ضد الثورة الإيرانية، وذهب الى بغداد، لافتاع الحكومة العراقية، بان تكون "العنق السعودي" في هذه المهمة.

(...) والحسن الثاني يدرك ان عليه اتخاذ قرار حاسم بالنسبة للمنطقة، والا تعرض للعزلة التامة. ولقد صرح مورخا ان لديه حلا "لا يعرف سره سوى هو وضهيره". فهل يتعلق الامر بغيردالية للمغرب العربي؟ ...

السفير

مهمة الحسن الثاني بين الرياض وبغداد

(...) ان جولة الملك تقع في نطاق الجهد السياسي - الدبلوماسي - العسكري الامريكى لاعادة ترتيب الاوضاع على الساحة الممتدة من حدود باكستان الشرقية الى الساحل المغربي على المحيط الاطلسي لصالح هيمنة الولايات المتحدة وفي خدمة مصالحها، وهو جهد تشاركها فيه أوروبا الغربية وأطراف محلية أبرزها حكومة باكستان والسعودية ومصر والمغرب.

... أين، تقع زيارة الحسن الثاني للرياض وبغداد من هذا الجهد الامريكى؟

تقول المصادر المغربية العلمية ان السياسة الامريكية قد استقرت على ان افضل أسلوب للعمل ضد الثورة الإيرانية (من الخارج) ليس تنشيط واستثمار الخلاف العراقي الإيراني، لان لذلك مخاطرة تشمل في :

١ - ان وقوف ايران - الى جانب المقاومة الفلسطينية يضعف موقف العراق في اي صراع مكشوف مع الثورة الإيرانية.

٢ - انه اذا كان الهدف الامريكى هو استيعاب كل من العراق وايران في المخطط الجديد، فان تنمية تناقض قومي بينهما لا يخدم ذلك الهدف.

لذلك فالبديل الامريكى هو اللجوء الى الصراع الايديولوجي ضد الثورة الإيرانية، وهو ما يجعل السعودية

القبس

المغرب على اتصال مباشر بإسرائيل تحت عنوان اجب... يا ملك المغرب، طرحت جريدة "القبس" الكويتية ما يلي :

...*الهمس السرى تحول الان الى حديث علني. والاخبار غير الرسمية صارت الان تصريحات رسمية. وكل ما تردد سابقا، نقل عن مصادر اسرائيلية وأخرى اجنبية، يصدر الان عن مراجع عربية رسمية. والوقائع خطيرة:

المغرب على اتصال مباشر بإسرائيل وبرجالها الذين يتولون مناصب رسمية. وهذا الاتصال يتم على أعلى المستويات. والعلاقات المغربية - الإسرائيلية تكاد تكون مشابهة في بعض وجوهها للعلاقات بين ايران وإسرائيل في عهد الشاه: محمد حسن التهامي، نائب رئيس الوزراء في رئاسة الجمهورية المصرية، هو مصدر عربي رسمي. يقول في كلام واضح وصرح انه اجتمع مع موسى ديان وزير خارجية العدو في بلاد ملك المغرب. وان الملك الحسن الثاني هو الذي قدم ديان الى التهامي، ووصل بينهما الحوار، وحضر ساداتهما حتى نهايتها.

... ولا تستطيع المراجع المغربية الان، ان تعتم بصمت. وامام ملك المغرب الحسن الثاني، اسئلة حارقة لا بد من الاجابة عليها.

المستويات الاقتصادية منها الاجتماعي والثقافي والتوجيهي... وبالازمات، ولم تزد المشاكل الا تعميقا واستفحالا.

انه لا محيد ايضا من الفاشية نظام الحزب الواحد الديكتاتوري، وتوفير امكانية التعبير السياسي الحر والديمقراطي، ونهج سياسة اقتصادية جديدة تفرغ حاليًا في حل مشكلة البطالة بهدف انهاءها، ونهج سياسة اجتماعية عادلة، انسانية وتقدمية، تبدأ اول ما تبدأ به، بتوفير تعليم تونسي عربي ومعتم.

ومن اجل هذا، ترى حركة الوحدة الشعبية ضرورة ملحة في تحقيق شروط اذن لورية، بتخليص اصمها في اطلاق كلمة المعتقلين السياسيين، ومراجعة النظام السياسي الراهن، بدلا من تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ووصولًا الى معالجة مشكلة رئاسة الدولة بنفسها.

اما على المستوى الخارجي، فانه لا يمكن الحديث بقائًا عن سياسة خارجية تونسية، اذ ان كل المواثيق والممارسات تنحصر في اطار تبعية مطلقة للغرب ولفرنسا على وجه التحديد.

لا محيد من انتها التبعية للغرب

امام هذه الاوضاع، فان حركة الوحدة الشعبية تتطلع لمعالجتها، من ان لا محيد لتونس عن حل مشاكلها ضمن مجموعة المغرب العربي والوطن العربي ككل، وبالتالي انتها التبعية المطلقة للغرب، اذ ان تجربة عشر سنوات من هذه التبعية لن تأتي الا

الانخفاض العملي للاجور، وبالتالي تدهور القوة الشرائية لاوسع الجماهير الشعبية الى درجة تهديدها في قوتها اليومي.

نهب الخيرات التونسية، مقابل الزيادة في البطالة خاصة على اثر حل التعاونيات، واستحواد الراسماليين على الارض ثم تحويل ثمة من الفلاحين الى عمال زراعيين، بينما يكون مصير الاغلبية اما البطالة او الهجرة الى الخارج.

وعكذا، وفي الوقت الذي كانت تتمتع فيه البلاد، غداة الاستقلال، بشباب حي ونشيط، وبامكانيات حقيقية في التطور والنمو، فانها اليوم تعاني من الازمات والفراغ في كافة

مقابلة مع الاخ احمد بنصالح - تنمة

بمستقبل المغرب العربي كمجموعة. لكن نحن ابعد ما يكون اليوم عن هذا: فكل نظام يعتبر نفسه اكتشف الحقيقة وانتهج الاتجاه القويم وكل يرى في جيرانه العدا او الطوف او الفيرة او حب الهيمنة.

والواقع ان هذا التفرقع وهذا التطحان مما وصمنا في جبين كافة النظم الحالية. وصمتان من نتائجهما رجوع القاتليات الاحنبية واحيانا الهيمنة وما يتبعها من حضور عسكري لا يبرح منه اى خير ولو بقي في عرض البحار فضلا عن ان يكون متواجدا في الادارة وفي شكل الاستشارة. مسؤولية عظمى ستجعل الشعوب تتصدى شيئا فشيئا وتساعد تصديها لكل هامة الاوضاع.

ورغم كل هذا فنحن نستعبرها خطوات ايجابية كل الخطوات التي تتخذها النظم الحالية نفسها لتجتمع على الاقل للقضاء معا على اسباب اى تدخل اجنبي منادى به او مفروض. ذلك يكون على اساس حل كل مواطن الخلاف والتطحان ومن اجل

الاتفاق على ان تأخذ الحريات الديمقراطية مكانا يسمح لجميع القوى ان تساهم في بناء اوطانها الصغيرة ووطنها الكبير.

اما الساليب الوصول الى مثل هذا الوضع ممكنة الاستنباط متى توفرت العزيمة الصادقة وخاصة الجراءة السياسية التي هي اجل عبارة عن النظرة المستقبلية.

س: مونتيرم الاخبر: هل ابرز خطا جديدا وفي اى اتجاه؟

عقدنا ندوة قومية تحضيرية لمؤتمر نتمنى ان يقع يوما ما. هي ندوة اكدت واوضحت الخط المعروف لحركتنا والمعبر عنه في بيان الحركة وفي مقترحاتها وخاصة منها المعروفة بمقتراح الخمس نقاط الهادفة الى تغيير ديموقراطي في بلادنا.

وهي ندوة اعطت الاهمية لامرين اثنين ايضا هما:

اولا: هيكلية الحركة. ثانيا: اعداد سياسة بديلة شاملة: لطرق الحكم ومؤسساته، للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للاختيارات الثقافية، للاختيارات الخارجية.

الإختيار الثوري

عنوان المراسلات

ALPHA-CONCEPT
11, RUE DE LA PIE
87370 ROCHEFORT-EN-YVELINES

الاشتراك السنوي

30 ف.ف او ما يعادله

الحساب البريدي

C.C.P. 115150 D - LA SOURCE

COMMISSION PARITAIRE
N° 60800

DISTRIBUTION: N.M.P.P.

IMPRIMERIE:
JIMPRIME - GARCHES

DIRECTEUR DE PUBLICATION:
MAURICE BLANC

تناقلت المصادر الاجنبية بتركيز واهتمام ، اخبار المعارك الطاحنة التي دارت مؤخرا بالجنوب المغربي : مات الضحايا - ٢٠٠٠ حسب بعض المصادر - خسارات مادية ضخمة ، وحدات بكاملها تم تشتيتها او على الاقل تحطيم تنظيمها ...

ماذا يمكن ان يكون شعور المناضل التقدمي ، او المواطن بشكل عام امام هذه الالبا ؟ لا يمكنه الا ان يحس تلقائيا بالالم والمرارة ... لكن ، ويتجاوز لهذا الاعسار الاولي والعاطفي ، تنبادر الي ذهنه عدة اسئلة لا بد من طرحها والاجابة عنها : من هم الضحايا ؟ وكيف آلت الامور الي هذا المستوى ؟ وما هو العلاج ؟

الضحايا هم بكل تأكيد من صفوف ابناء الجماهير الشعبية المغربية ، الوافدين على الواجهة في كل السنوات : عسكريا ، اقتصاديا واجتماعيا . انهم هم الذين يتحملون اعباء الازمة الاقتصادية والتضحيات التي اصبحت تمن قوتهم المومي ، في حين ان حفنة من المستقلين والمنتمقين لا تزيد الا اغنا وبدخا .. انهم هم ابناء العمال والفلاحين ، الذين يقدمون ارواحهم خدمة لفضيلتنا العادلة ، في الوقت الذي ينعم فيه البورجوازيون والسمارة برخا الحياة التي اكتسبوها استغلالا لعرق جبين شعب باكملها .

اما سر الخسارات العسكرية التي تعاقبت على الخسارات الدبلوماسية والسياسية فيرتبط اصلا بشكل ومضمون الطرح الذي سحنت فيه سائلة السيادة الوطنية المغربية في ظل "الاجماع الوطني" ، بقيادة نفس الطبقة السائدة وممثلها السياسي النظام الراهن ، على حساب الطرح الوطني التقدمي المستقل للتحريب الشعبي الحقيقي .

ان تركية خطط نظام مرتبط عضويا بالاستعمار والامبريالية ، والقبول بالنخازل والمساوامات التي كانت ولا تزال تشكل جوهر ممارساته وعمق نهجه الدائم ، ما كان الا ليوادى للنتائج التي نعيشها اليوم ، والتي تبرز معالمها في الخسارات والاعباء المفروضة على شعبنا ، اقتصاديا ، سياسيا وديبلوماسيا ، وكذا عسكريا .

اما العلاج ، اما المخرج ، فيمكن بطبيعة الحال في ازالة اسباب العرض ، اى ضرورة تغليب الطرح الوطني التقدمي الذي يعتمد اولا واخيرا طاقات الجماهير وامكانياتها الخلائقة ، ويضع الخط الفاصل مع الطبقة السائدة وساواماتها ومواقفاتها على السيادة الوطنية والشعبية على حد سواء .

ان نهج هذا الطريق ، بفسخ الاجماع الوطني المزعوم الذي يشمل الطبقة الانفطاعية الرأسمالية ، ومن ثم توفير الشروط اللازمة لقيام الوحدة بين كل القوى الوطنية الشعبية ، بمعزل عن مستغلبها وجلاذيتها ، وعلى اساس حد ادنى من الوضوح والممارسة العملية ، بصهرها معمعان النضال المناهض للامبريالية والرجعية .. ان نهج هذا الطريق هو الذي سيعيد لفضيلتنا الوطنية صحيتها وسلامة طرحها ، وهو الكفيل ايضا ، بالوقوف في وجه كل المساوامات والمواقف التي تحاك ضدها في الخفاء .